**الملحق SUP7: عقد إطار العام (توريدات)**

## ANNEX SUP 7: Framework Contract (SUPPLY)

|  |
| --- |
| **هذه الملاحظة للسلطة المتعاقدة (مؤسسة دان تشرتش إيد أو أحد شركائها) حول كيفية تعبئة ملف طلب الأٍسعار**في المناطق التي ترون فيها: ملاحظة، فهذه عبارة عن إرشادات موجهة لكم ويجب عليكم شطب الملاحظات من الوثيقةحيثما تجدون <...> يرجى إدخال المعلومات والخيارات معلمة (خياروحيث يظهر [أدخل] فيجب على المورد أن يدخل تلك المعلومات\*\*\* **يرجى شطب هذه الصفحة إرسال طلبية الشراء\*\*\***This note is for the Contracting Authority (DCA or Partner) on how to complete this Request for Proposal: *Where you see:* **(Note:….)** *this is just a guidance for you and you shall delete these notes from the document.* *Where you see <…> please enter information.**Options are marked* (Option:…) *Where this appears* [insert ] *it is the supplier who shall insert information* *\*\*\*\**DELETE this Page prior to submitting the Request for Proposal*\*\*\*\** |

**عقد إطار عام (توريدات)**

**عنوان عقد الإطار العام: <العنوان>**

**رقم العقد: <الرقم>**

**Framework Contract (SUPPLY)**

**FRAMEWORK CONTRACT TITLE: <title>**

**Contract no.: <number>**

<الاسم والعنوان>

(الجهة المتعاقدة)

من جهة

و

<الاسم والعنوان>

(المتعاقد)

من جهة أخرى

<name and address>

 ("the Contracting Authority"),

of the one part,

and

<name and address of supplier>

(“the Contractor”)

 of the other part,

اتفقا على ما يرد في الوثيقة المرفقة

have agreed as stipulated in the attached document.

عقد الإطار العام، المسمى فيما بعد "العقد" تمت صياغته باللغة الإنجليزية في <ثلاث> نسخ أصلية حيث تحتفظ الجهة المتعاقدة ب <نسختين> منها ويحتفظ المتعاقد بعقد واحد أصلي.

The Framework Contract hereinafter called the “Contract” is done in English in <three> originals, <two> originals being for the Contracting Authority and one original being for the Contractor.

|  |  |
| --- | --- |
| **For the Contractorعن المتعاقد**  | **For the Contracting Authorityعن الجهة المتعاقدة**  |
| Name: الاسم |  | Name: الاسم |  |
| Title: المسمى الوظيفي  |  | Title: المسمى الوظيفي  |  |
| Signature: التوقيع  |  | Signature: التوقيع |  |
| Date: التاريخ  |  | Date: التاريخ  |  |

شروط خاصة

**Special Conditions**

**أ.1 نطاق التوريدات (خيار: والخدمات المرتبطة بها)**

موضوع العقد هو التوريد (التسليم)، (التركيب)، (التشغيل)، (التدريب)، (خدمات ما بعد البيع) للتوريدات المبينة في نموذج البيانات الفنية والأسعار في الملحق 1. ملاحظة: عدل حسب اللازم.

(خيار: يقر المتعاقد بما يلي)

1. ليس هناك التزام على الجهة المتعاقدة لتقديم حد أدنى في طلبية الشراء لدى المتعاقد بموجب هذا العقد.
2. لن تكون الجهة المتعاقدة مسئولة عن أي تكاليف في حال عدم إصدار طلبية شراء بموجب هذا العقد
3. هذا العقد ليس حصريا ويحق للجهة المتعاقدة شراء توريدات نفسها أو شبيهة بها من مصادر أخرى، إذا رأت أن هذا الأمر مناسب

**خيار: الأدلة)**

 على المورد أن يقدم مع التوريدات دليل الصاينة (خيار: وكتيب التعليمات) في اللغة <اللغة> بعدد <عدد> نسخ. ملاحظة: اشطب في حال عدم الضرورة.

(خيار: قطع الغيار)

<حدد المتطلبات بالإضافة لوثائق العطاء وعطاء المورد>

يجب أن تكون كافة التوريدات من البند <رقم البند> مصحوبة بقطع الغيار المبينة في نموذج البيانات الفنية والسعر في الملحق 1. يقر المتعاقد بتوفر قطع الغيار المطلوبة لفترة لا تقل عن <5> سنوات من تاريخ التسليم. ملاحظة: اشطب وعدل الخيار حسب المطلوب.

**(خيار: التركيب والتشغيل)**

<حدد الشروط ومكان التركيب والتشغيل مع الإشارة لوثائق العطاء وعطاء المورد>)ملاحظة: اشطب الخيار في حال عدم الضرورة.

**خيار: التدريب**

<حدد الشروط ومكان التدريب بالإشارة لوثائق العطاء وعطاء المورد>) . ملاحظة: اشطب في حال عدم الضرورة.

1. **Scope of Supply (Option: and Related Services)**

The subject of the Contract is the supply, (Options: (delivery), (installation), (commissioning), (training), (after-sales service)) of the supplies described in the Price and Technical Data Form in Annex 1. **(Note: adjust article as required)**

The Contractor acknowledges that:

1. The Contracting Authority is not obligated to place any minimum number of purchase orders with the Contractor pursuant to this Contract.
2. The Contracting Authority shall not be liable for any cost in the event that no purchase order is placed under this Contract; and
3. This Contract is non exclusive and the Contracting Authority is entitled to procure the same or similar supplies from other Contractors, as it sees fit.

**(Option: Manuals)**

The Contractor shall provide with the supplies a maintenance manual, (option: and an instruction manual) in <language>, in <no.> copies. **(Note: delete this option if not required)**

**(Option: Spare Parts)**

<Specify the requirements with reference to the tender documents and the suppliers’ tender>

The supplies which form the subject of <item no.> must be accompanied by the spare parts described in Price and Technical Data Form in Annex 1. The Contractor certifies the availability of such spare parts for a period of minimum <five> years from the date of delivery. **(Note: delete option if not required)**

**(Option: Installation and Commissioning)**

<Specify the requirements and place of the installation and commissioning with reference to the tender documents and supplier’s tender>. **(Note: delete this option if not required)**

**(Option: Training)**

<Specify the requirements and place of the training with reference to the tender documents

and the supplier’s tender>. **(Note: delete this option if not required)**

**.2** **تاريخ بدء العقد**

(خيار 1: ) يبدأ العقد في <تاريخ>

(خيار 2: ) يبدأ العقد بعقد توقيع كلا الطرفين عليه (خيار: وفي تاريخ قيام المتعاقد بتقديم كفالة الأداء للجهة المتعاقدة)ملاحظة: انتق خيار أو عدل بنصك

الخاص حسب كل عقد بعينه. اشطب المادة في حال عقد إطار عام

###### Commencement Date

(Option 1):

The Contract shall commence on <date>.

(Option 2):

The Contract shall commence after signature of this contract by both parties (Option: and on the date the Contractor provides to the Contracting Authority the Performance Guarantee). **(Note: select an option or insert own text adjusted to the specific contract)**

**أ.3 (خيار: تاريخ انتهاء العقد)**

ينتهي العقد في <يوم، شهر، سنة>. ولكن يظل العقد ساريا وصالحا حتى نهاية فترة الكفالة (ما بعد البيع) حسب تعريفها في المادة 4 من الشروط والبنود العامة لعقد التوريدات –Ver4 2012**. ملاحظة: اشطب المادة في حال عقد الإطار عام.**

1. **Expiry Date**

The Contract expires <date, month, year>. However the Contract shall remain in force and effect until the end of the warranty liability period as defined in article 4 in the General Terms and Conditions for Supply Contracts – Ver4 2012.

**أ.4 فترة السريان والإنهاء**

يظل هذا العقد ساريا لمدة <12> شهرا ويبدأ في تاريخ البدء وينتهي في منتصف الليل من يوم انتهائه إلا إذا تم إنهاؤه قبل ذلك بموجب الشروط والبنود العامة السارية على هذا العقد.

يحق للجهة المتعاقدة أن تتفاوض على العقد لفترات إضافية تصل إلى <12> شهرا على أساس الشروط والبنود ذاته، وذلك من خلال إرسال إشعار خطي للمقاول عن نيتها بالتفاوض على العقد من جديد قبل مدة لا تقل عن 30 يوما من تاريخ انتهاء العقد، ولكن شريطة أن:

في حال انتهاك العقد، فإنه يحق للجهة المتعاقدة أن تنهي العقد بموجب المادتين 8 و 11 من الشروط والبنود العامة. ملاحظة: اشطب المادة في حال عقد إطار عام.

1. **Terms and Termination**

The contract is valid for a period of <12> months, and commences on the commencement date and expires at midnight on the expiry date, unless earlier termination in accordance with the General Terms and Conditions of this contract.

The Contracting Authority shall be entitled to renegotiate the Contract for a further period of <12> months on similar terms and conditions, by giving the Contractor written notice of its intention to renegotiate the Contract not less than 30 days prior to the expiry date, provided however that is the event of a breach of the contract, the Contracting Authority may terminate the contract as per General Terms and Conditions article 8 and 11.

**أ.5 التأكيد على طلبية الشراء**

سيتم تنفيذ العقد من خلال طلبيات شراء تصدرها الجهة المتعاقدة بموجب الشروط والبنود العامة للعقد.

على المقاول/ المتعاقد أن يقر باستلام طلبية الشراء من خلال التوقيع على الطلبية وإرجاعها خلال <5> أيام من استلامها. ملاحظة: اشطب المادة في حال عقد إطار عام.

1. **Confirmation of Purchase Order**

The Contract shall be implemented through purchase orders, which will be placed by the Contracting Authority according to the terms and conditions in the Contract.

The Contractor shall acknowledge receipt of a purchase order by signing and returning the Purchase Order within <5> working days of its receipt.

**أ.6 التسليم**

يجب تسلم التوريدات إلى <حسب شروط الإنكوتيرمز، بلد التسليم> بموجب هذا العقد وحسب الكميات وغيرها من التعليمات الواردة في طلبية الشراء. تظل المسئولية عن المخاطر في الخسارة أو الأضرار كلها ضمن مسئولية المتعاقد حتى التسليم المادي للتوريدات بموجب هذا العقد.

يجب ألا يتأخر التسليم عن <10> أيام من تاريخ استلام المقاول لطلبية الشراء، ويقر المقاول بأن وقت التسليم يتم تحديده ابتداء من وقت استلام طلبية الشراء ومدة التصنيع حتى تصبح التوريدات جاهزة للإرسال من مكان منشئها.

(خيار: ) التركيب/ التشغيل/ التدريب يبدأ كما هو محدد في طلبية الشراء. ملاحظة: اشطب الخيار 2 في حال عقد إطار عام

(خيار: )في حال الطلبيات حسب شرط الناقل الحر، يجب على المتعاقد أن يحترم تاريخ التسليم في الأوقات الميسرة وأن يحصل على تعليمات النقل من وسيط النقل الذي تعينه الجهات المتعاقدة والذي يجب أن يرد اسمه في طلبية الشراء

لضمان تمكين وسيط النقل وبدون أي تأخير لا داعي له من تأمين شحن الإرسالية، يجب على المتعاقد أن يخطر وسيط النقل عندما تكون التوريدات جاهزة. ويجب إرسال الإخطارات قبل <3> أيام عمل على الأقل من تاريخ التأكيد على جاهزية التوريدات. يجب إخطار كل من الجهة المتعاقدة ووسيط النقل خطيا بأي معيقات تؤخر عملية التسليم بأسرع وقت ممكن. **ملاحظة: اشطب في حال عدم الضرورة.**

(خيار: معاينة ما قبل الشحن)

يجب أن تخضع التوريدات لمعاينة ما قبل الشحن <هيئة المعاينة<. ملاحظة: اشطب الخيار في حال عدم الضرورة.

1. **Delivery**

The supplies shall be delivered to <FCA place, country of delivery> in accordance with this Contract and with the quantities and other instructions specified in the Purchase Order. All risk of loss or damage to the supplies shall remain with the Contractor until physical delivery takes place in accordance with the Contract.

Delivery shall not exceed <10> days from the date of receipt of a purchase order by the Contractor, and the Contractor acknowledges that lead time for delivery is defined as the time from receipt of a purchase order and the manufacturing period until supplies are available for dispatch from the point of origin.

The (option: installation/commissioning/training) shall commence as specified in the Purchase Order. **(Note: delete option if not required)**

(Option:) For FCA orders, the Contractor shall, in good time to meet the delivery date, obtain forwarding instructions from the Contracting Authorities appointed forwarding agent, which will be named in the Purchase Order.

To ensure that the forwarder without undue delay can arrange dispatch of the consignment, the Contractor is required to notify the forwarder of readiness of supplies. The notifications shall be sent at least <3> working days before the confirmed date of readiness of supplies. Any impediment to delivery must be advised in writing to the Contracting Authority and the forwarder as soon as possible. **(Note: delete if not required)**

**(Option: Pre-shipment inspection)**

The supplies will be subject to a preshipment inspection by SGS or other inspection agency. **(Note: delete option if not required)**

**أ.7 (خيار: المنشأ والجنسية)**

يجب أن يكون المورد مسجلا ويجب أن يكون منشأ التوريدات <حدد الدول المؤهلة حسب شروط المانحين>. وعلى المرد أن يقدم شهادة تسجيل الشركة مع عرض الأسعار. ويجب أن يقد شهادة منشأ التوريدات مع الفاتورة. **ملاحظة: يرجى التأكد من شروط المانحين. إذا كان هناك شرط الجنسية ستكون شهادة تسجيل الشركة مطلوبة بموجب المادة التي تحمل اسم: "الوثائق التي يتكون منها ملف العطاء". اشطب المادة في حال عدم الضرورة**.

##### (Option: Origin and Nationality

The supplier shall be registered in and the supplies shall originate from <specify eligible countries as per the donor’s contract donor conditions>. The supplier shall submit a company registration certificate with his tender. A Certificate of Origin for the supplies must be provided by the Contractor with the invoice. **(Note: please check donor requirements. If nationality requirement, a copy of the “Company registration certificate shall be required under the article: Documents comprising the Request for Quotation.)**

**أ.8 الشحن الجزئي (على مراحل)**

(خيار: يسمح/ لا يسمح) بالشحن الجزئي. ملاحظة: عدل هذا البند إذا كنت تشترط التسليم على مراحل (الشحن الجزئي)

1. **Partial Shipment**

Partial shipment is (Option: allowed/not allowed). **(Note: adjust as required)**

**أ.9 تعليمات التعبئة والتغليف**

يجب وضع التوريدات في حاوية أو مغلفات بطريقة مناسبة لحمايتها أثناء النقل المرحلي حتى شركة الشحن. يجب على المقاول أني تحمل المسئولية عن أي أضرار أو خسائر تنجم عن عدم ملاءمة التعبئة والتغليلف. ويكفل المقاول/ المتعاقد بأن سعر التعبئة والتغليف مشمول في التكلفة المعروضة على هذه البنود.

وعلى المقاول أن يتحمل أي تكاليف شحن إضافية للوجهة النهائية بسبب زيادة الوزن/ الحجم مقارنة مع الوزن/ الحجم الوارد في العقد.

**تعليم الحاويات**

يجب وضع علامة على كل صندوق/ علبة/ كارتونة باستخدام قلم مقاوم لظروف الطقس، كما يلي:

وجهة الشحنة <الاسم وعنوان المسلتم>

رقم العقد <رقم العقد>

أرقام متسلسلة أي الصندوق رقم 1 من أصل ×، 2 من أصل ×، 3 من أصل ×

يجب أن يتم عكس كافة العلامات في لائحة الشحن التي يتم تعبئتها أثناء الشحن

1. **Packing Instructions**

The supplies shall be contained or packed in a manner adequate to protect the supplies while in transit to the Consignee. The Contractor shall be responsible for any damage or loss, which has resulted from faulty or inadequate packing. The Contractor warrants that the cost of packing is included in the cost offered for the items.

Extra freight costs to final destination due to excess weight/volume compared to the weight/volume stated in the contract shall be borne by the Contractor.

**Marking**

Each box/case/crate/carton shall be marked in weatherproof material, as follows:

Consignee: <name and address of consignee>

Contract number: <number>

Consecutive numbers i.e. box no 1 of x, 2 of x, 3 of x……

All marking must be reflected in the packing list to be completed at time of shipment.

**أ.10 (خيار: السلع الخطرة)**

تخضع مناولة وشحن السلع الخطرة للقواعد والأنظمة المستندة إلى عقد الشحن الدولي (ADR, RID, IMDG Code, IATA DGR, ICAO, IMCO Code) وذلك للحيلولة بدون إصابة الأشخاص أو حدوث أضرار للحمولة والمصادر الحية. وبناء عليه فإن أي منتجات واردة في هذا العقد ومصنفة تحت السلع الخطرة، فإنه من مسئولية المتعاقد أن يضمن تغليف هذه السلع ووضع البطاقات التعريفية السليمة عليها وشحنها بطريقة آمنة مع شهادات الشحن المطلوبة أثناء الشحن. **ملاحظة: شطب المادة في حال عدم الضرورة**.

1. **(Option: Dangerous Goods)**

The handling and transport of dangerous goods is subject to rules and regulations based on international transport contracts (ADR, RID, IMDG Code, IATA DGR, ICAO, IMCO Code) in order to prevent injury to persons, damage to cargoes and living resources. Hence, should any products comprised in the Contract be classified as dangerous goods, it is the Contractor’s responsibility to ensure that the goods are packed and labelled correctly, transported safely and accompanied by the necessary transport certificates during shipment. **(Note: delete if not required)**

**أ.11 (خيار: وثائق الشحن المطلوبة)**

يجب تسليم الوثائق التالية إلى وسيط التسليم:

1. الفاتورة (الأصلية ونسختين منها)
2. لائحة الشحن (الأصلية ونسختين منها)
3. خيار: أي وثائق أخرى/ شهادات مطلوبة لتوريدات الاستيراد/ التصدير)

ملاحظة: عدل وحدد الوثائق المطلوبة. في حال عدم وجود وسيط تسليم، اشطب المادة.

1. **(Option: Shipping documents required)**

The following documents shall be submitted to the forwarding agent:

1. Invoice (one original + two copies)
2. Packing list (one original + two copies)
3. (Option: Any other document/certificate required for import/export of supplies)

**(Note: adjust and specify documents as required. If no forwarding agent, delete article)**

**ب.12 خيار: التأمين**

من مسئولية المورد أن يصدر بوليصة تأمين للنقل تغطي التأمين حتى نقطة التسليم <حسب شروط الإنكوتيرم>**ملاحظة: اشطب في حال عدم الضرورة**

1. **Insurance**

It is the responsibility of the Contractor to issue a transport insurance covering transport to point of delivery <as per Incoterm>. **(Note: delete if not required)**

**ب.13 السعر**

على الجهة المتعاقدة أن تدفع للمتعاقد عن كل طلبية شراء تصدرها وتوريدات تسليمها بموجب شروط هذا العقد، مبلغ يحسب على أساس التوريدات التي طلبتها الجهة المتعاقدة وسلمها المتعاقد، حسب السعر المحدد في هذا العقد.

يكفل المتعاقد بأن السعر المحدد في العقد هو السعر الأقصى وأنه سيظل ثابتا دون زيادة خلال فترة العقد كلها ولكن شريطة أنه في حال ما تمكن المتعاقد من منح الجهة المتعاقدة سعرا محسوما عند إرسال طلبيات شراء بالجملة، فسيتم خفض سعر الوحدة في هذه العقود بالذات.

بمجرد التوقيع على هذا العقد، فإن المتعاقد يقر بأن الجهة المتعاقدة، وبالنسبة للصفقات التي تنتج عن هذا العقد لن تدفع أكثر من أي عملاء آخرين يتعامل معهم لنفس التوريدات ونفس طلبيات الجملة وفي ظروف متشابهة.

1. **Price**

The Contracting Authority shall pay the Contractor for each purchase order issued and supplies delivered in accordance with the terms of this Contract, a sum which shall be based on the supplies ordered by the Contracting Authority and delivered by the Contractor, at the price specified in this Contract.

The Contractor guarantees that the price specified in this Contract is the maximum price that shall remain firm and shall not be increased during the entire period of this Contract, provided however that, in the event that the Contractor is able to offer the Contracting Authority a discounted price on placement of bulk contracts, the unit price shall be reduced for specific contracts.

By signing this Contract, we certify that the Contracting Authority, for transactions resulting from this Contract is not being charged more than other clients for similar supplies and similar bulk orders and within similar circumstances.

**.14 الدفع**

سيتم الدفع في <العملة> من خلال حوالة مصرفية للحساب التالي:

رقم الحساب:

اسم البنك:

عنوان البنك:

اسم صاحب الحساب:

مفتاح التحويل الدولي:

100% من الدفعة ستصرفها الجهة المتعاقدة خلال 30 يوما من إرسال التوريدات وفور استلام الوثائق التالية:

* الفاتورة (نسخة أصلية ونسختين)
* قائمة الشحن (قائمة أصلية ونسختين)

(خيارات: )

* فاتورة الشحن الجوي (واحدة أصلية و3 نسخ) أو فاتورة الشحن (3 أصلية و3 نسخ)
* شهادة المنشأ (واحدة أصلية)
* شهادة كفالة المصنع (واحدة أصلية)
* أي وثائق/ شهادات أخرى مطلوبة لتوريدات الاستيراد/ التصدير

 (خيار: بخلاف ما تسمح به الجهة المتعاقدة بعكس ذلك، يجب تقديم فاتورة منفصلة لكل طلبية شراء تصدر بموجب هذا العقد). يجب أن يضمن المتعاقد أن تكون الفواتير كلها: ملاحظة: اشطب الخيار في حال عقد الإطار العام

1. مقدمة ب <اللغة>
2. تشير إلى رقم العقد
3. تبين تفاصيل واضحة ومحددة للتوريدات المقدمة بموجب رقم طلبية شراء محددة
4. تشير بوضوح إلى عمليات التسليم التي تغطيها
5. **Payment:**

Payment shall be made in <currency>, by bank transfer to the following account:

Account Number:

Name of Bank:

Address of Bank:

Account name:

Swift Code:

100% payment will be made by the Contracting Authority within 30 days after dispatch of supplies and upon receipt of the following documents:

1. Invoice (one original + two copies)
2. Packing list (one original + two copies)

(Options:)

1. Air Way Bill in (one original and three copies) or Bill of Lading in (three originals and three copies)
2. Certificate of Origin (one original)
3. Warranty Certificate (one original)
4. Pre-shipment Inspection Certificate (one original)
5. Any other document/certificate required for import/export of supplies
6. Prepayment guarantee

**(Note: adjust as required)**

Unless otherwise authorized by the Contracting Authority a separate invoice must be submitted in respect of each purchase order issued pursuant to this Contract and the Contractor shall ensure that all invoices:

1. are submitted in <language>
2. refer to the contract number
3. provide clear and specific details of the supplies that have been provided pursuant to a specified purchase order number
4. clearly state the deliveries that they cover

**أ.15 الكفالة**

يجب على المتعاقد أن يستوفي بدون حد التزامات الكفالة المنصوص عليها في الشروط والبنود العامة لعقود التوريدات Ver4 2012، المادة 4.

1. **Warranty**

The Contractor will meet without limitation the warranty obligations as stated in the General Terms and Conditions for Supply Contracts - Ver4 2012 article 4.

**ب.16 ترتيب الأسبقية بالنسبة لوثائق العقد**

يتكون العقد من الوثائق التالية حسب ترتيب الأسبقية الوارد فيما يلي:

1. هذا العقد
2. نموذج البيانات الفنية (الملحق 1)
3. الشروط والبنود العامة لعقود التوريدات –Ver2012 (الملحق 3)
4. مدونة السلوك الخاصة بالموردين (الملحق 4)
5. (خيار: كفالة الأداء) **ملاحظة: اشطب الخيار في حال عدم الضرورة**

الوثائق المختلفة المكونة للعقد تعتبر مفسرة لبعضها البعض؛ في حالات الغموض أو الاختلاف فيجب قراءتها حسب الترتيب الذي تظهر فيه فيما سبق.

1. **Order of precedence of contract documents**

The Contract is made up of the following documents in order of precedence:

1. This Contract
2. Price and Technical Data Form (Annex 1)
3. The General Terms and Conditions for Supply Contracts – Ver4 2012 (Annex 2)
4. The Code of Conduct for Contractors (Annex 3)
5. (Option: Performance Guarantee) **(Note: delete if not required)**

The various documents making up the Contract shall be deemed to be mutually explanatory; in case of ambiguity or divergence they should be read in the order in which they appear above.

**أ.17 (خيار: كفالة الأداء)**

يجب على المتعاقدة عند إرجاع العقد بعد أن يوقع عليه أن يزود الجهة المتعاقدة بكفالة للتنفيذ الكامل والسليم للعقد. ويجب أن يخضع نفاذ العقد لأحكام كفالة الأداء التي يقدمها المتعاقد.

يجب أن يكون مبلغ الكفالة 10% من إجمالي مبلغ العقد أي ما يقدر ب <المبلغ> ويجب إصدارها في العملة التي يدفع فيها العقد وهي <العملة>

يجب أن تحجز كفالة الأداء لدفعها للجهة المتعاقدة للتعويض عن أي خسائر تنجم عن عجز المتعاقدة على أداء التزاماته التعاقدية بشكل كامل وسليم.

ويجب أن تصدر كفالة الأداء على شكل كفالة تصرف عند الطلب الأول ويصدرها بنك معترف به دوليا أو أي مؤسسة الية أخرى ويجب أن تكون حسب النص المرفق. يمكن أن تصدر كفالة الأداء أيضا على شكل كمبيالة بنكية أو شيك معتمد أو سند صادر عن شركة تأمين أو رسالة اعتماد غير قابلة للعزل طالما أن هذا الشكل وبموجب القوانين السارية ينشي نفس التزامات كفالة غير مستردة عند الطلب الأول بالنسبة للضامن حسب التعبير الوارد في الوثيقة المرفقة.

ستقوم الجهة المتعاقدة بطلب الدفع من الكفالة عن كافة المبالغ التي يكون الضامن مسئولا عنها بموجب الكفالة بسبب عجز المتعاقد عن الوفاء بهذا العقد وذلك بموجب شروط الكفالة وبقيمة تصل إلى قيمتها. ويجب على الضامن وبدون تأخير أن يدفع تلك المبالغ عند طلب الجهة المتعاقدة ولا يجوز له أن يعترض لأي سبب كان. قبل أن تقوم الجهة المتعاقدة بالمطالبة بتنفيذ كفالة الأداء، يتوجب عليها أن تخطر المتعاقد مشيرة إلى طبيعة التعثر الذي سوف ترسل المطالبة بشأنه.

يجب أن تظل الكفالة سارية حتى التنفيذ الكامل والسليم للعقد بما في ذلك فترة الكفالة مع بعد التنفيذ.

يجب على الجهة المتعاقدة عند الطلب أن تعيد كفالة الأداء للمتعاقد بعد انتهاء كفالة ما بعد البيع المنصوص عليها في المادة 4 من الشروط والبنود العامة لعقد التوريدات Ver 2 2012. **ملاحظة: اشطب المادة في حال عدم الضرورة.**

#### (Option: Performance Guarantee)

The Contractor shall, together with the return of the signed Contract, furnish the Contracting Authority with a guarantee for the full and proper execution of the Contract. The entry into force of the Contract shall be subject to the provision of the Performance Guarantee by the Contractor.

The amount of the Guarantee shall be of 10% of the total contract amount, i.e. of <amount> and shall be denominated in the currency in which the contract is payable, i.e. <currency>.

The Performance Guarantee shall be held against payment to the Contracting Authority for any loss resulting from the Contractor's failure to perform his contractual obligations fully and properly.

The Performance Guarantee shall be issued in the form of a first demand guarantee by an internationally recognised bank or other financial institution, and shall be in accordance with the text in the attached. The Performance Guarantee may also be issued in the form of a banker’s draft, a certified cheque, a bond provided by an insurance company or an irrevocable letter of credit, as long as it creates under the applicable law the same irrevocable, at-first-demand obligations for the guarantor as expressed in the wording in the attached text document.

The Contracting Authority shall demand payment from the Guarantee of all sums for which the guarantor is liable under the Guarantee due to the Contractor's default under the Contract, in accordance with the terms of the Guarantee and up to the value thereof. The guarantor shall, without delay, pay those sums upon demand from the Contracting Authority and may not raise any objection for any reason whatsoever. Before making any claim under the Performance Guarantee, the Contracting Authority shall notify the Contractor stating the nature of the default in respect of which the claim is to be made.

The Guarantee shall continue to remain valid until the Contract has been fully and properly performed including the warranty period.

The Contracting Authority shall, upon request, return the Performance Guarantee to the Contractor after expiration of the warranty period specified in article 4 of the General Terms and Conditions for Supply Contracts – Ver4 2012. **(Note: delete article if not required)**

**أ.18 اللغة**

لغة العقد وطلبية الشراء وأي مراسلات مكتوبة بين المتعاقد والجهة المتعاقدة هي الإنجليزية.

1. **Language**

The language of the Contract, the Purchase Order and of all written communications between the Contractor and the Contracting Authority shall be English.

**أ.19 الإخطارات**

أي مراسلات مكتوبة تتعلق بهذا العقد بين الجهة المتعاقدة والمتعاقد يجب أن تشير إلى عنوان العقد ورقم العقد ويجب إرسالها بالبريد أو بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني أو تسليمها باليد إلى العناوين المحددة في هذا العقد.

1. **Notices**

Any written communication relating to this Contract between the Contracting Authority and the Contractor must state the Contract title and Contract number, and must be sent by post, fax, email or by hand to the addresses identified in this Contract.

**أ.20 (خيار: الشروط والبنود العامة)**

ستسري الشروط والبنود العامة الخاصة بالجهة المتعاقدة على هذا العقد وعلى كافة طلبيات الشراء التي تنجم عنه. في حال عدم التوافق، يتم اعتبار الوثائق حسب ترتيب الأسبقية التالي:

1. طلبية الشراء
2. العقد.
3. **General Terms and Conditions**

The Contracting Authorities’ General Terms and Conditions attached shall apply to this Contract and all purchase orders subsequently issued pursuant to this Contract. In the case of any inconsistencies, the following order of precedence shall prevail:

1. the Purchase Order
2. the Contract

**الملحق 1: نموذج السعر والبيانات الفنية**

**Annex 1: Price and Technical data form**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **رقم البند****Item no.:** | **المقياس****Parameter** | **السمات****Characteristics** | **العملة****Currency** | **الضريبة****المضافة****VAT** | **سعر الوحدة شامل الضريبة المضافة****Unit price incl. VAT** |
| **1** | **الوصف****Description:** | <اسم/ وصف المنتج><name/description of product> |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **المواصفات****Specifications:** | <قدرات فنية معينة><specific technical capabilities> |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **(خيار: إضافات)****(Option: Accessories)** | <الشروط المحددة><write specific requirements> |  |  |  |
| **(خيار: قطع غيار)****(Option: Spare parts)** | <الشروط المحددة><write specific requirements> |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| **(خيار: بلد المنشأ)** | (خيار: يرجى تحديد وإرفاق أي شهادة تصديق جودة –ISO 9000 2000 أو ما يعادلها والتي تكون جهة التصنيع قد حصلت عليها بخصوص المنتجات المعروضة |  |  |  |
|  | **الوصف** | <اسم/ وصف المنتج> |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  | **المواصفات** | <الشروط الفنية> |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  | <أضف أسطر حسب الحاجة |  |  |  |
|  | **(خيار: إضافات)** | <الشروط المحددة> |  |  |  |
|  | **(خيار: قطع غيار)** | <الشروط المحددة> |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  | **(خيار: بلد المنشأ** | <يرجى الإشارة إلى بلد المنشأ< |  |  |  |
| **2** | **الوصف:** | <اسم/ وصف المنتج) |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  | **المواصفات:** | <القدرات الفنية الخاصة> |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  | **(الإضافات)** | <الشروط الخاصة> |  |  |  |
|  | **(قطع الغيار)** | <الشروط الخاصة> |  |  |  |
|  | **(بلد المنشأ)** | <بلد المنشأ> |  |  |  |
| **3** |  |  |  |  |  |

**ملاحظة: عدل واشطب الخيارات حسب الضرورة. أعد جدولا لكل بنك وأدخل الشروط ذات العلاقة. ما سبق عبارة عن عينات للمعلومات وعليه يرجى تعديل الصيغة والمتطلبات حسب كل عقد بعينه.**

**(Note: adjust and delete options as required. Make a table for each item and insert the relevant requirement. The above are samples of information, thus please adjust the format and requirements to the specific product)**

**الشروط والمرجعيات العامة لعقود التوريدات VER4 2012**

**التعريفات:**

في هذه الشروط والمرجعيات العامة فإن المصطلحات:

1. "طلبية شراء" و "عقد" تستخدم الواحدة بدل الأخرى وتغطي أيضا "عقد الشراء" و/أو "عقد التوريد" أو أي عقد آخر مهما كانت تسميته، مخضعا لهذه الشروط والمرجعيات العامة.
2. "البائع" والمتعاقد" يستخدمان الواحد بدل الأخر ويغطي أيضا مصطلح "المورد" المستخدم في أي عقد حسب التعريف الوارد سابقا
3. "السلع" و"التوريداـ" يستخدمان الواحد بدل الآخر للدلالة على التوريدات التي نص عليها العقد حسب التعريف فيما سبق.
4. "شركاء" الجهة المتعاقدة هم المؤسسات التي ترتبط الجهة المتعاقدة بها أو تتآلف معها.
5. **شروط التسلم**

بغض النظر عن أي شروط شحن 2010 مستخدمة في طلبية الشراء او أي وثيقة مشابهة، فإن مسئولية البائع الحصول على رخصة تصدير أو إذن حكومي للتصدير

1. **الدفع**

سيتم الدفع بحسب نصوص طلبية الشراء

لا يعني الدفع الذي تقوم به السلطة التعاقدية قبول السلع أو الخدمات ذات العلاقة. وتكون الأسعار ثابتة إلا إذا نصت طلبية الشراء على خلاف ذلك

1. **معاينة السلع والقبول بها**

3.1جب أن تخضع السلع كلها للمعاينة والفحص من قبل الجهة المتعاقدة أو أي من الممثلين الذين تخولهم بذلك، وإلى الحد الممكن وفي كل الأوقات والأماكن بما فيها فترة التصنيع وفي أي حال قبل أن تقوم الجهة المتعاقدة بقبول السلع رسميا.

3.2لن يعني إجراء معاينة السلع أو عدم القدرة على المعاينة إعفاء البائع من أي من كفالاته أو أداء أي من التزاماته المنصوص عليها في العقد.

3.3تتولى الجهة المتعاقدة المسئولية عن السلع عند وصولها إلى مرفئها الأخير حسب ما ينص عليه العقد، وتكون السلع قد استوفت كافة الفحوص اللازمة أو عندما يتم تركيبها بنجاح وتدويرها للعمل حسب الحال، وعند إصدار شهادة بقبول السلع.

3.4لا يجوز تحت أي ظرف كان أن يطلب من الجهة المتعاقدة أو اعتبارها قد قبلت بأي سلع لا تستوفي المواصفات أو الشروط المفروضة في العقد. ويجوز للجهة المتعاقدة أن تجعل قبول السلع مشروطا باستيفاء واستكمال فحوص القبول. ولا يجوز في أي حال أن تكون الجهة المتعاقدة ملزمة بقبول أي سلع إلا إذا سنحت للجهة المتعاقدة فرصة معقولة ل (1) معاينة السلع بعد تسليمها في وجهتها النهائية (2) مباشرة واستكمال الفحوص التي تجعلها ترضى عن السلع، (3) الرضى عن تركيب المعدات وتشغيلية حسب الحال، وأيها كان الأخير. قيام الجهة المتعاقدة بالدفع لا يعني قبولها بالسلع.

3.5في حال عدم قيام الجهة المتعاقدة بإصدار شهادة القبول خلال 45 يوما من تاريخ استلام البضائع الفعلي في وجهتها النهائية، أو استيفاء الفحوص بالكامل أو إنهاء التركيب والتشغيل، أيها كان الأخير، فإن الجهة المتعاقدة ستعتبر كأنها أصدرت شهادة القبول في آخر يوم من مهلة ال 45 يوما. إصدار شهادة القبول لا يعفي البائع من أي من كفالاته الواردة في العقل بما فيها تلك من المادة 4.

3.6بغض النظر عن أي حقوق أو تعويضات متاحة للسلطة التعاقدية بموجب العقد، وفي حال ما كانت هناك عيوب في أي من البضائع أو لم تكن مطابقة لنصوص العقد، فإنه يحق للسلطة المتعاقدة وبسلطتها الشخصية أن تمتنع أو ترفض قبول البضائع وينبغي على البائع حينها أن يقوم على الفور بتنفيذ المادة 4.3.

1. **الالتزامات بموجب الكفالة**

4.1بدون المساس بأي كفالات أخرى منصوص عليها في العقد أو تنشأ بموجبه أو تنجم عن أي حقوق قانونية بموجب قانون المسئولية القانونية عن المنتجات الساري، فإن البائع يكفل ويضمن أن:

1. مطابقة السلع بما في ذلك التعبئة والتغليف مع المواصفات الواردة في العقد وأنها ملائمة للغايات التي تستخدم فيها هذه السلع عادة وللغايات التي تم إطلاع البائع عليها، وانها ستكون ذات جودة مناسبة وخالية من العيوب والخلل في التصميم والمادة والتصنيع والتكييف ضمن الظروف السائدة في بلد الوجهة الختامية
2. وأن السلع معبأة بأمان ومغلفة ووضعت عليها كافة العلامات التعريفية آخذة بالحسبان وسيلة (وسائل) الشحن بحيث تحمي السلع أثناء عملية التوصيل وحتى تصل إلى وجهتها الأخيرة.
3. إذا لم يكن البائع هو المصنع الأصلي للبضائع، يجب على البائع أن يزود السلطة التعاقدية بكفالات المصنع الكاملة بالإضافة للكفالات الحالية.
4. أن السلع بالجودة والكمية والوصف المشروط في العقد
5. أن السلع جديدة ولم تستخدم من قبل
6. أن السلع ليست عليها حقوق مطالبات لدى أي طرف ثالث وغير مربوطة بأي حقوق ملكية أو أي حقوق أخرى بما في ذلك الرهن المحجوز أو الفوائد على الأوراق المالية أو دعاوى خاصة بانتهاك أي من حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع والتأليف والأسرار التجارية.

4.2بخلاف الحالات التي يكون فيها العقد ينص على خلاف ذلك، يجب أن تظل كافة الكفالات سارية لمدة سنة بعد قبول السلع من قبل الجهة المتعاقدة.

4.3خلال الفترة التي تكون فيه كفالات البائع سارية، وبموجب إخطار من الجهة المتعاقدة يفيد بأن السلع لا تستوفي شروط العقد، يتوجب على البائع فورا وعلى نفقته الخاصة أن يصحح الأمور غير المتوافقة أو في حال عدم قدرته على القيام بذلك، يتوجب عليه استبدال البضائع المعيبة ببضائع أخرى لديها الجودة نفسها أو أفضل أو أن يعيد إلى الجهة المتعاقدة الأموال المدفوعة ثمنا للبضاعة التالفة بما في ذلك تكاليف الشحن حتى المرفأ النهائي. يتوجب على البائع أن يدفع كافة التكاليف المتعلقة بتصليح أو استعادة السلع والتكاليف المترتبة على توصيل سلع بديلة إلى الوجهة النهائية لدى الجهة المتعاقدة. إذا ما وصل للبائع إخطار بأي وسيلة كانت، ولم يتمكن البائع من إصلاح العيب خلال ثلاثين يوما، فإنه يحق للجهة المتعاقدة أن تباشر بعملية الإصلاح كما يلزم على نفقة والبائع وبمسئوليته وبدون المساس بأي حقوق أخرى ملتزم بها البائع تجاه الجهة المتعاقدة بموجب العقد المبرم بينهما.

4.4يجب على البائع أن يعوض الجهة المتعاقدة وأن يبقيه بمعزل عن أي دعاوى أو قضايا أو إجراءات إدارية أو مطالبات أو مطالب من أطراف ثالثة، وعن أي خسائر أو أضرار أو تكاليف أو نفقات من أي طبيعة كانت بما في ذلك الأتعاب القانونية والمصاريف التي يمكن أن تتكبدها الجهة المتعاقدة نتيجة لأي انتهاك يرتكبه البائع للكفالات المنصوص عليها في المادة 4.1.

1. **خدمات ما بعد البيع**

يجب أن يكون البائع قادرا على التعامل مع طلبات الجهة المتعاقدة بخصوص المساعدة الفنية والصيانة والخدمة وتصليح السلع التي يتم توريدها.

1. **التعويض عن الأضرار بسبب التأخير**

مع اعتبار الظروف القهرية، إذا لم يتمكن البائع من تسليم أي من البضائع أو أداء أي من الخدمات خلال الفترة المحددة في العقد، يحق عندها للجهة المتعاقدة وبدون المساس بأي حقوق أو تعويضات أخرى أن تقتطع من السعر المنصوص عليه في العقد مبلغا يصل إلى 2.5% من سعر تلك السلع عن كل أسبوع تأخير.

لكن على أية حال، يظل سقف هذه الشروط الجزائية 10% من إجمالي سعر العقد.

1. **القوة القهرية**

لن يعتبر أي من الطرفين مقصرا أو منتهكا لالتزاماته بموجب هذا العقد إذا ما حال دون تنفيذ التزاماتهما المنصوص عليها في العقد أي حادث قهري نشأ بعد أن يكون العقد قد دخل العقد حيز التنفيذ.

لغايات هذه المادة فإن مصطلح "القوة القهرية" يعني الكوارث الطبيعية والإضرابات وتعليق العمل المؤقت أو غيرها من الأمور التي توقف العمل الصناعي، نشاطات الدول المعادية، الحروب سواء كانت معلنة أو غير معلنة، الحصار، الاجتياجات، أعمال الشغب، الأوبئة، انجرافات التربة، الهزات الأرضية، العواصف، البرق، الفيضانات، انزلاق التربة (الجرف)، العصيان المدني، التفجيرات وأية أحداث أخرى مماثلة وغير متوقعة تكون خارجة عن سيطرة الأطراف ولا يمكن التغلب عليها من خلال التخطيط المسبق.

إذا ما وجد أحد الطرفين أن حالات قوة قهرية قد وقعت ومن شأنها أن تؤثر على وفائه بالتزاماته، يتوجب عليه على الفور أن يخطر الطرف الأخر والجهة المتعاقدة مع إعطاء تفاصيل حول طبيعة الحدث والفترة المتوقعة التي قد يمتد فيها وأثره المحتمل. بخلاف ما يمكن أن تقرره الجهة المتعاقدة بعكس ذلك، فإن البائع سيواصل أداء التزاماته بموجب العقد طالما كان قادرا على ذلك بشكل معقول، وسوف يستخدم كافة الوسائل البديلة المعقولة للوفاء بالتزاماته بالقدر الذي لا تحول حالة القوة القهرية من أدائه. ولا يمكن للبائع اللجوء لتلك الوسائل البديلة إلا إذا حصل على توجيهات للقيام بذلك من قبل الجهة المتعاقدة

1. **إنهاء العقد لتيسير الأمور**

يحق للجهة المتعاقدة، من أجل راحتها وبدون أي رسوم، أن تلغي العقد كله أو جزءا منه. إذا ما قامت الجهة المتعاقدة بإنهاء العقد بكامله أو جزءا منه بناء على إخطار كتابي يرسل للبائع، فإن الجهة المتعاقدة تتولى مسئولية التكاليف الفعلية التي يتكبدها البائع كنتيجة مباشرة لإلغاء العقد بهذه الطريقة والتي لا يمكن له استردادها إما من خلال (1) بيع السلع المعنية لأطراف ثالثة خلال فترة معقولة، أو (2) أو تسويقها من قبل البائع بشكل معقول أو أي إجراءات تخفيف أخرى. وأي مطالبة يتقدم بها البائع للتعويض عن تلك التكاليف الفعلية ستعتبر لاغية ما لم يقدمها كتابة للجهة المتعاقدة خلال 30 يوما من قيام الجهة المتعاقدة بإخطار البائع بإنهاء العقد.

1. **أحكام خاصة بتعديل على الطلبيات**

يحق للجهة المتعاقدة وفي أي وقت وبموجب تعليمات مكتوبة تغيير كميات السلع بما يزيد أو يقول عن الكمية المتفق عليها أصلا في العقد بنسبة 25%. كما يحق للجهة المتعاقدة طلب تغييرات تشمل على إضافات أو استبعاد أو استبدال أو تغييرات على النوعية والشكل والصفة ونوع البضائع والخدمات ذات الصلة التي سوف يقدمها البائع، وكذلك على طريقة الشحن والتعبئة ومكان التسليم والتسلسل الزمني للتسليم. لا يؤدي أي طلب في التغيير إلى إبطال العقد المبرم، ولكن إذا ما تسبب أي تعديل من هذا النوع في زيادة أو تقليل في السعر أو في الوقت اللازم للأداء بموجب العقد، وبخلاف الحالات التي يتم فيها التعديل بسبب تقصير من البائع، فسيتم إدخال تكييف منصف على السعر المنصوص عليه في العقد أو على الجدول الزمني للتسليم أو على كليهما معا، وسيتم تعديل العقد من خلال إضافة ملحق له. ويتم تطبيق سعر الوحدة الذي تقدم فيها البائع من خلال مناقصة أو طلب عرض أسعار على الكميات التي يتم شراؤها بموجب التعديل الجاري.

1. **القانون الساري والمنازعات**

يتم تنظيم العقد بموجب قوانين البلد التي نشأت فيها الجهة المتعاقدة ويخضع لأحكام تلك القوانين.

أي نزاع أو خرق للعقد ينشأ ضمن هذا العقد ستتم تسويته وديا كلما أمكن. في حال عدم إمكانية التوصل إلى حل ودي، وبخلاف ما قد ينص عليه العقد بعكس ذلك، فسيتم رفع النزاع وتسويته لدى محكمة مختصة في الدولة التي نشأت فيها الجهة المتعاقدة، وبموجب القانون الوطني الساري في تلك الدولة.

1. **معالجة التقصير**

11.1يعتبر البائع مقصرا بموجب العقد إذا:

* عجز عن تسليم أي من السلع أو كلها خلال الفترة المحددة لذلك في العقد.
* عجز عن أداء أي من التزاماته بموجب العقد وإذا ما تبين أن تصريحاته بخصوص تأهيليه (المادة 15) و/ أو بخصوص المادة 13 (عمالة الأطفال والعمل بالإكراه) والمادة 14 (حقول الألغام) غير صحيحة أو لم تعد صحيحة؛
* تورط في الممارسات المنصوص عليها في المادة 16 (ممارسات الفساد)

11.2في حال تقصير البائع، وبدون المساس بأي حقوق أخرى أو إجراءات معالجة تقوم بها الجهة المتعاقدة بموجب هذا العقد، فإن يحق للجهة المتعاقدة المضي بواحدة أو أكثر من طرق المعالجة التالية:

* تسييل الأضرار مقابل التأخير المنصوص عليه في المادة 7.
* أي من أساليب المعالجة المنصوص عليها في المادة 4.3
* رفض قبول السلع كلها أو جزء منها؛
* الأضرار العامة؛
* إنهاء العقد

11.3فور إنهاء العقد من قبل الجهة المتعاقدة وفق أحكام هذا العقد، يتعين على البائع أن يتبع تعليمات الجهة المتعاقدة بشأن الخطوات الفورية اللازمة لكي يقوم بأقرب وأسرع طريقة ممكنة أداء أي من الالتزامات المنصوص عليها في اهذا العقد بغرض تخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى. ولن يترتب على الجهة المتعاقدة أي مسئولية قانونية بخلاف أن تدفع للبائع مقابل السلع التي قد قبلت بها بموجب المادة 3، وسيحق لها أن تقتطع من أي من هذه المبالغ.

* أي تعويض نقدي أو عام عن الأضرار مستحق على البائع
* و/أو أي مبالغ يدين البائع بها بموجب المادة 4.3
* و/أو أي تكاليف فائضة بسبب التوجه نحو الشراء من مصادر أخرى.

كما يحق للجهة المتعاقدة أن تطلب تمويلا مسبقا أو ضمانات للأداء يقدمها البائع بموجب العقد.

1. **المسئولون في الإدارة**

يكفل البائع ألا يكون أي من المسئولين لدى الجهة المتعاقدة و/أو شريكها قد تلقى أو عرض عليه أن يتلقى أي منافع مباشرة أو غير مباشرة تنشأ عن هذا العقد.

1. **عمالة الأطفال والسخرة (العمالة بالإكراه**)

يكفل البائع التزامه والتزام فروعه بمعاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل – الوثيقة رقم A/RES/44/25 الصادرة عن الجمعية العمومية في الأمم المتحدة بتاريخ (12 كانون أول 1989) وملاحقها – وأنه وفروعه لم يقم ولن يقوم باستخدام العمالة بالإكراه أو بالسخرة حسب تعريفها في معاهدة إلغاء العمالة بالإكراه 105 الصادرة عن منظمة العمل الدولية. كما يكفل البائع بأنه هو فروعه سيحترمون ويدافعون عن الحقوق الاجتماعية الأساسية وعن ظروف العمل التي يعمل فيها مستخدَميهم.

1. **الألغام**

يتعهد البائع بأنه هو وفروعه غير متورطين في أي من أعمال تطوير أو بيع او تصنيع الألغام المضادة للأفراد و/أو القنابل العنقودية أو المكونات المستخدمة في تصنيع الألغام المضادة للأفراد و/أو القنابل العنقودية.

1. **فقدان الأهلية**

بموجب التوقيع على طلبية الشراء يكون البائع يقر بأنه لا يمر بأي من الأوضاع الواردة في القائمة الآتية:

1. أن يكون مفلسا أو يقوم بتصفية عمله وأن تكون المحاكم قد فرضت الوصاية على أعماله، أو أني يكون قد دخل في ترتيبات مع دائنيه أو علق نشاطه في العمل أو يكون داخلا في قضية ذات صلة بأي من هذه الأمور أو في أي وضع مماثل ينشأ عن إجراءات شبيهة منصوص عليها في التشريعات والأنظمة الوطنية.
2. أن يكون مدانا في جرم يتعلق بالسلوك المهني بموجب حكم نهائي غير قابل للاستئناف او النقض
3. أن يكون مذنبا بأفعال مهنية مشينة وفادحة مثبتة بأي طريقة يمكن فيها للجهة المتعاقدة تبريرها.
4. أن يكون قد أخل بالتزاماته بشأن دفع مساهماته في الضمان الاجتماعي أو دفع الضرائب بموجب الأحكام القانونية السارية في البلد التي يعمل فيها أو بموجب قوانين البلد التي تعمل فيها الجهة المتعاقدة أو قوانين البلد التي يجب تأدية العقد فيها.
5. أن يكون قد صدر بحقه حكما نهائيا غير قابل للطعن بإدانته بالتحايل والنصب أو الفساد أو التورط مع منظمات إجرامية أو غيرها من النشاطات غير الشرعية.
6. أن يكون قد ارتكب خرقا فادحا لأي عقد أو أخفق بالامتثال بالتزاماته التعاقدية بعد أي عملية شراء أو منحة ممولة من المفوضية الأوروبية أو جهة مانحة أخرى أو أي عملية شراء أخرى تنفذها الجهة المتعاقدة أو أي من شركائهم.
7. **ممارسات الفساد**

يجب على البائع وطاقم العمل لديه أن يمتنعوا عن أداء أو التورط في أو التسامح مع أي أعمال فساد أو نصب واحتيال أو التواطؤ أو الإكراه سواء كانت تلك الأفعال ذات صلة بأداء العقد أم لا. "ممارسات الفساد" تعني عرض أو إعطاء أو تلقي أو طلب بشكل مباشر أو غير مباشر أي غرض ذا قيمة كإغراء أو مكافأة للقيام بأي عمل له علاقة بالعقد أو الوعد بالقيام بأي عمل له علاقة بهذا العقد أو أي عقد آخر مع الجهة المتعاقدة، ولمحاباة أو إيذاء أي شخص له علاقة بهذا العقد أو بأي عقد آخر مع الجهة المتعاقدة.

تعتبر الدفعات التي يتلقاها المتعاقد بموجب هذا العقد الدخل أو المنفعة الوحيدة التي يمكن أن يجنيها البائع من هذا العقد ولا يجوز أن يقوم هو أو أي شخص يعمل لديه بقبول أي عمولات أو حسم أو بدلات أو دفعات غير مباشرة أو غيرها من الاعتبارات المتصلة به أو التي لا ها علاقة به أو تحله من التزاماته بموجب هذا العقد.

يجب ألا يؤدي تنفيذ العقد إلى نشوء مصاريف تجارية غير اعتيادية. وتشمل المصاريف التجارية غير الاعتيادية على العمولات غير الواردة في العقد أو التي لم تنشأ عن عقد منظم وفق الأصول المرعية ويشير إلى هذا العقد، العمولات غير المدفوعة مقابل أي خدمة فعلية أو شرعية، أو عمولات مدفوعة لمناطق الملاذ الضريبي أو العمولات مدفوعة لمستلم لم يتم تعريفه بشكل واضح أو عمولات مدفوعة لشركة يبدو عليها كل معالم شركات الواجهة (شركات منشأة للتغطية على عمليات تبييض أموال).

1. **الحيطة والمحافظة على السرية**

يتوجب على البائع أن يتعامل مع كافة الوثائق والمعلومات التي يستلمها بموجب هذا العقد على أنها خاصة وسرية، ويتوجب عليها أن يحتفظ بها بالقدر الذي يستدعيه تنفيذ هذا العقد، وأن يمتنع عن نشر أو الإفصاح عن أي خصائص في هذا العقد أو المشروع بدون الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة من الجهة المتعاقدة. ويتوجب عليه بشكل خاص أن يحجم عن أي تصريحات عامة ذات علاقة بالمشروع أو التسليم بدون الحصول على الموافقة المسبقة من الجهة المتعاقدة.

1. **أعمال الفحص والتدقيق**

يجب على البائع أن يسمح للجهة المتعاقدة أو ممثلها أن يقوم بأي وقت بفحص سجلاتها بما في ذلك الوثائق المالية والمحاسبية و/أو يقوم بعمل نسخ عنها ويجب أن تسمح للجهة المتعاقدة أو بمفوضها بما في ذلك المفوضية الأوروبية ومكتب مكافحة الفساد الأوروبي ومحكمة المدققين (ديوان الرقابة) في حال ما كان العقد ممولا من موازنة المجموعة الأوروبية، أن يطلع في أي وقت كان على وثائق المحاسبة المالية وأن يقوم بتدقيق تلك السجلات والحسابات سواء خلال تنفيذ العقد أو بعد تنفيذه. وبشكل خاص يمكن أن تقوم الجهة المتعاقدة بعمل أي نوع من فحص المستندات أو تدقيق في محل العمل تعتبره ضروريا لإيجاد الإثبات في حال الشك بوجود مصاريف تجارية غير اعتيادية.

1. **المسئولية القانونية**

لا يجوز في أي حال من الأحوال ومهما كان السبب أن يتولى الممول الخلفي أي طلب للحصول على تعويض أو دفعات يرفعها المتعاقدون مع الجهة المتعاقدة.

**مدونة السلوك الخاصة بالمتعاقدين**

**المبادئ والمعايير الأخلاقية**

****

**من خلال مدونة السلوك هذه** فإن السلطة المتعاقدة تراعي القيم الأخلاقية في عملية الشراء. ونحن نتوقع من مقاولينا أن يسلكوا سلوكا اجتماعيا وبيئيا مسئولا وأن يسعوا بدأب لتنفيذ معايير ومبادئ مدونة السلوك هذه. تسري أحكام مدونة السلوك على كافة المتعاقدين/ المقاولين الذين يوردون السلع و الخدمات و الأشغال لعملياتنا ومشاريعنا.

تستند مدونة السلوك هذه ومبادؤها ومعاييرها إلى التوصيات التي تقدمت بها المبادرة الدانماركية للتجارة الأخلاقية.[[1]](#footnote-1) ومبادئ غلوبال كومباكت الصادرة عن الأمم المتحدة[[2]](#footnote-2) وإرشادات الشراء الخاصة بالمساعدة الإنسانية لدى مكتب الإيكو.[[3]](#footnote-3)

**الشروط العامة**

تعرف مدونة السلوك المتطلبات والمعايير الأخلاقية لمقاولينا الذين نتوقع منهم أن يوقعوا على مدونة السلوك وأن يراعوا أحكامها وأن يسعوا بهمة لتنفيذها. بمجرد التوقيع على مدونة السلوك فإن المقاولين يتعهدون بجعل الأخلاق في مركز نشاطاتهم في العمل.

أحكام المعايير الأخلاقية تشكل الحد الأدنى وليس الحد الأقصى للمعايير. ينبغي الامتثال بالقوانين الدولية والوطنية وعندما تكون أحكام القانون ومعايير السلطة المتعاقدة تعالج الموضوع نفسه، فإن المعايير الأعلى هي التي تأخذ صفة الأسبقية وتسود.

ومن مسئولية المقاول أن يضمن أن الأطراف التي يتعاقد معها أو يتعاون معها من الباطن تمتثل بالمتطلبات والمعايير الأخلاقية الواردة في مدونة السلوك هذه.

تتعهد السلطة المتعاقدة بأن تجعل من تنفيذ المعايير الأخلاقية وضمان السلوك القويم في سلسلة التوريد الخاصة بها عملية متواصلة والتزاما على المدى البعيد علينا نحن أيضا مسئولية تجاهه. وبغرض تحقيق أعلى مستوى من المعايير الأخلاقية في عملية الشراء فإننا على استعداد للدخول في حوار وتعاون مع مقاولينا. بالإضافة لذلك فإننا نتوقع من مقاولينا الانفتاح والاستعداد للدخول في حوار معنا لتنفيذ المعايير الأخلاقية في أعمالهم.

غياب الاستعداد للتعاون أو ارتكاب انتهاكات جسيمة لمدونة السلوك سوف يفضي إلى إنهاء العقود.

**حقوق الإنسان وحقوق العمال**

يجب على المقاولين في كافة الأوقات حماية وتعزيز حقوق الإنسان والعمال والعمل بهمة ونشاط لمعالجة القضايا المقلقة وكحد أدنى ينبغي عليهم الالتزام بالمعايير الأخلاقية التالية:

* *احترام حقوق الإنسان* (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة)

المبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي أن جميع البشر يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة وفي الحقوق وأن لكل شخص الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي. يجب على المقاولين ألا يقصروا في مسئوليتهم في حماية حقوق الإنسان والمحافظة عليها تجاه موظفيهم وتجاه المجتمع الذي يعملون فيه.

* *عدم استغلال عمالة الأطفال* (معاهدة حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة ومعاهدة منظمة العمل الدولية (C138 & C182)

 يجب أن يحجم المقاولون عن استغلال عمالة الأطفال[[4]](#footnote-4) ويجب عليهم اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع عمالة الأطفال. يتم تعريف الطفل على أنه كل شخص دون 18 سنة ويجب الامتناع عن استخدام الأطفال في أي عمل يضر بصحتهم أو أمنهم أو نمائهم النفسي والاجتماعي أو بدراستهم المدرسية. لا يسمح للأطفال الأقل من 15 سنة (في الدول النامية 14 سنة) أن يعملوا في أعمال منتظمة، ولكن الأطفال الذين يزيد عمرهم عن 13 سنة (12 في الدول النامية) يمكن أن يقوموا بأعمال خفيفة إذا كانت لا تؤثر على دراستهم المدرسة الإلزامية وإذا لم تكن تضر بصحتهم أو بنمائهم.

* *يجب اختيار العمل بحرية* (معاهدة منظمة العمل الدولية C29 & C105).

يجب أن يمتنع المقاولون عن استخدام عمال بالإكراه أو بالقوة ويجب عليهم أن يحترموا حرية العمال في ترك مستخدمهم.

* *حرية التجمع والحق في المفاوضات الجماعية* (اتفاقية منظمة العمل الدولية (C87 & C98)

يجب على المقاولين أن يقروا بحق العاملين في الانضمام إلى النقابات العمالية أو تشكيلها وفي التفاوض بشكل جماعي ويجب عليهم أن يتبنوا سياسة الانفتاج تجاه نشاطات النقابات العمالية (حتى وإن كان هذا الأمر مقيدا بموجب القوانين الوطنية).

* دفع أجور المعيشة (اتفاقية منظمة العمل الدولية C131)

كحد أدنى يجب على المقاولين دفع الحد الأدنى للأجور المقر على المستوى الوطني أو تطبيق معايير الحد الأدنى للأجور الصادرة عن منظمة العمل الدولية. فضلا عن ذلك يجب دفع أجر معيشة. أجر المعيشة عبارة عن قيمة مرتبطة بالسياق بحيث يكون الأجر ملبيا للاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والملبس والرعاية الصحية والتعليم ويوفر دخلا مناسبا[[5]](#footnote-5) - وهذه ليست دائما الحالة مع الحد الأدنى الرسمي للأجور.

* عدم التمييز في التوظيف (اتفاقية منظمة العمل الدولية C100 & C111) واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتمييز ضد المرأة)

يجب على المقاولين أن يحجموا عن ممارسة التمييز في التعيين والرواتب وإنهاء العمل والتقاعد وإمكانية الحصول على التدريب أو الترقية على أساس العرق أو الأصل القومي أو العبادة أو النوع الاجتماعي أو التوجه الجنسي أو الانتماء السياسي أو الإعاقة أو الحالة الاجتماعية أو الإصابة بفيروس نقص المناعة/ الإيدز.

* الامتناع عن المعاملة القاسية أو اللا إنسانية تجاه الموظفين

يحظر على المقاولين اللجوء للأذى البدني أو العقوبات التأديبية أو التحرش الجنسي أو التهديد بالتحرش الجنسي أو الإيذاء البدني أو غير ذلك من أشكال الترهيب.

* ظروف عمل آمنة وصحية (اتفاقية منظمة العمل الدولية C155)

ينبغي على المقاولين أن يتخذوا خطوات مناسبة لتوفير بيئة عمل آمنة وصحية. كما يجب أن تكون سلامة العمال من الأولويات وأن يتم اتخاذ الخطوات المناسبة للوقاية من الحوادث والإصابات والضرر الصحي الناجم عن أو المرتبط بسير العمل.

* ساعات عمل غير مبالغ بها (اتفاقية منظمة العمل الدولية C1 & C14)

يجب على المقاولين أن يتأكدوا من مطابقة ساعات العمل مع القانون الوطني ومع المعايير الدولية. يجب ألا تزيد ساعات العمل في الأسبوع (7 أيام) عن 48 ساعة ويجب أن يحصل الموظفون على يوم إجازة في الأسبوع. يجب الدفع لقاء ساعات العمل الإضافية ويجب التقليل من ساعات العمل الإضافية ويجب أن يسمح بها بشكل طوعي.

* توفير عمل منتظم (اتفاقية منظمة العمل الدولية C143)

يجب ان يكون كافة العمل المؤدى مبنيا على أساس علاقة توظيف معترف بها تنشأ من خلال الاتفاقيات الدولية والقانون الوطني. يجب على المقاولين أن يحموا الاستخدام المنتظم للمجموعات المنكشفة بموجب هذه القوانين والمعاهدات ويجب أن يمنحوا العاملين لديهم عقدا مكتوبا.

**القانون الدولي الإنساني**

المقاولون المرتبطون بالصراعات المسلحة أو اللذين يعملون في سياق صراع مسلح عليهم احترام حقوق المدنيين المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني وأن يمتنعوا عن المشاركة في نشاطات يكون لها أثر مباشر أو غير مباشر على تأجيح الصراعات المسلحة أو تطويلها و/ أو تصعيدها أو التي تشكل خرقا للقانون الإنساني الدولي.[[6]](#footnote-6) من المتوقع أن يطبق المقاولون نهج ’عدم التسبب بالأذى‘ تجاه الأشخاص المتأثرين بالنزاع المسلح.

كما يجب على المقاولين أن يمتنعوا عن الانخراط في أي نشاط غير شرعي آخر.

**الانخراط في نشاطات السلاح**

تناصر السلطة المتعاقدة لصالح معاهدة أوتوا المناهضة للألغام والمعاهدة الخاصة بالذخيرة العنقودية المناهضة للقنابل العنقودية. يجب على المقاولين أن يمتنعوا عن المشاركة في أي عملية تطوير أو بيع او تصنيع للألغام المضادة للأفراد أو القنابل العنقودية أو مكوناتها أو أي أسلحة أخرى يمكنها أن تزيد من انتهاك القانون الإنساني الدولي أو ضمن الخروق الواردة في معاهدة جنيف والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها.

**حماية البيئة**

ترغب السلطة المتعاقدة في التقليل من المضار البيئية التي تمس الطبيعة بفعل نشاطات الشراء التي نقوم بها ونتوقع من موردينا ومقاولينا العمل بشكل مسئول على المستوى البيئي. وهذا يشمل احترام التشريعات البيئية الوطنية والدولية السارية والعمل بموجب إعلان ريوديجانيرو.

وكحد أدنى ينبغي على المقاولين التعامل مع المسائل المتعلقة بالإدارة السليمة للنفايات وضمان تكرير النفايات والمحافظة على الموارد النادرة والاستخدام الكفء للطاقة.

**مكافحة الفساد**

تعرف السلطة المتعاقدة الفساد على أنه سوء استخدام السلطة المخولة للشخص لتحقيق مكاسب خاصة ويشمل هذا على الرشوة والتحايل والاختلاس والابتزاز. وتضع السلطة المتعاقدة مسئولية كبيرة على تفادي الفساد وضمان أعلى مستويات الأمانة والمساءلة والإنصاف والسلوك المهني في علاقات العمل الخاصة بنا. ومن المتوقع أن يتبع المقاولون النهج نفسه من خلال مراعات الأخلاقيات والممارسات الرشيدة والمنصفة واتخاذ التدابير للحيلولة دون التورط في الفساد ولمكافحته، والالتزام بالمعاهدات الدولية وكذلك القوانين الدولية والوطنية. ولمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية ننصح المقاولون الذين تواجههم ممارسات فساد بتقديم شكوى لدى آلية الشكاوى الخاصة بمؤسسة دان تشرتش إيد.[[7]](#footnote-7)

إن مشاركة المقاول في أي شكل من أشكال ممارسات الفساد خلال عملية الاختيار، المتعلقة بأداء عقد أو أي سياق عمل آخر يعتبر أمرا غير مقبول وسوف يؤدي إلى رفض العطاءات المقدمة من قبله أو إنهاء العقود المبرمة معه.

**قائمة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تغطيها مدونة السلوك الخاصة بالمقاولين**

* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، 1948 *http://www.un.org/en/documents/udhr/index.shtml*
* المبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة بخصوص الأعمال وحقوق الإنسان،2011 http://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR\_EN.pdfمعاهدات جنيف الأولى وحتى الرابعة، 1949 والبروتوكولات الإضافية http://www.icrc.org/eng/war-and-law/treaties-customary-law/geneva-conventions/index.jsp
* إعلان منظمة العمل الدولية بخصوص المبادئ والحقوق الجوهرية في العمل *http://www.ilo.org/declaration/lang--en/index.htm* and *http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\_norm/---declaration/documents/publication/wcms\_095898.pdf*
* معاهدة حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة، 1990 *http://www2.ohchr.org/english/law/crc.htm*
* معاهدة أسوأ أشكال عمالة الطفل، 1999 *http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C182*
* معاهدة الحد الأدنى للسن، 1973 *http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C138*
* معاهدة حرية التجمع وحماية الحق في التنظيم، 1948 *http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C087*
* معاهد الحق في التنظيم والمفاوضات الجماعية، 1949 ; *http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C098*
* معاهدة العمالة بالإكراه، 1930 *http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C029*
* معاهدة حظر العمالة بالإكراه (السخرة)، 1957 *http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C105*
* معاهدة تحديد الحد الأدنى للأجور، 1970 *http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C131*
* معاهدة المساواة في الأجور، 1951 *http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C100*
* معاهدة التمييز (في العمل والوظيفة)، 1958 *http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C111*
* اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979 *http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm*
* اتفاقية ساعات العمل (الصناعة) 1919 *http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C001*
* اتفاقية الراحة الأسبوعية (الصناعة) 1921 *http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C014*
* اتفاقية العمالة المهاجرة (أحكام إضافية) 1975 http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C143
* اتفاقية السلامة الوظيفية والصحية 1981 *http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C155*
* إعلان ريو بخصوص البيئة والتنمية، 1992 *http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?DocumentID=78&ArticleID=1161&l=en*
* معاهدة أوتوا، 1997 *http://www.apminebanconvention.org/fileadmin/pdf/mbc/text\_status/Ottawa\_Convention\_English.pdf*
* المعاهدة الخاصة بالذخيرة العنقودية، 2007
*http://www.clusterconvention.org/files/2011/01/Convention-ENG1.pd*
1. http://www.dieh.dk/etisk-handel/hvordan-etisk-handel/dieh-retningslinjer-for-etisk-handel/dieh-guidelines/ [↑](#footnote-ref-1)
2. http://www.unglobalcompact.org/AboutTheGC/TheTenPrinciples/

index.html [↑](#footnote-ref-2)
3. http://ec.europa.eu/echo/partners/humanitarian\_aid/procurement\_guidelines\_en.htm [↑](#footnote-ref-3)
4. http://www.unglobalcompact.org/AboutTheGC/TheTenPrinciples/principle5.html and http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C138 [↑](#footnote-ref-4)
5. الدخل المناسب هو مبلغ دخل الفرد المتروج له للإنفاق أو الاستثمار أو الادخار بعد دفع الضرائب وتلبية الضروريات الشخصية (من غذاء ومأوى وملبس). [↑](#footnote-ref-5)
6. وهذا يشمل النهب/ السلب وهو الاستيلاء غير القانوني على ملكية خاصة لمكاسب شخصية أو خاصة باستخدام القوة والتهديدات والترهيب والضغط ومن خلال منصب سلطة يتحقق بسبب الصراع الدائر. [↑](#footnote-ref-6)
7. http://www.danchurchaid.org/about-us/quality-assurance/anti-corruption/complaints [↑](#footnote-ref-7)